



الجمعية العمومية - الدورة الأربعون

اللجنة الإدارية

البند رقم ٤٧: التصرف في الفائض/العجز النقدي

التصرف في الفائض/العجز النقدي

(ورقة مقدّمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي

تتضمّن ورقة العمل هذه تقريراً مقدّماً إلى المجلس عن الوضع الراهن للفائض/العجز النقدي. وتعرّف المادة ٦-٢ من النظام المالي الفائض المالي وتحدّد كيفية التصرف في الرصيد على النحو الذي تقرره الجمعية العمومية. أما المادة ٦-٣ من النظام المالي فتوضّح كيف يمكن تمويل عجز متراكم في نهاية السنة السابقة للعام الذي تُعقد فيه دورة الجمعية العمومية، ويمكن استرداد هذا العجز من خلال الاشتراكات المقرّرة على الدول الأعضاء وفقاً لما تقرره الجمعية العمومية.

وفي ٢٠١٨/١٢/٣١، كان هناك عجز نقدي بمبلغ ٦,٣ مليون دولار كندي على النحو المبين في الجدول الوارد في مشروع ورقة عمل الجمعية العمومية. وقبل عام ٢٠١٣، كان العجز النقدي بمبلغ ٨,٥ مليون دولار كندي قد نشأ أساساً من نقص الإيرادات المتفرقة عن المبالغ المقررة في الميزانية (ما يقارب ٣,١ مليون دولار كندي على مدى ثلاث سنوات) والانتقال لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (ما يقارب ٣,٢ مليون دولار كندي). أما صافي الانخفاض بمبلغ ٢,٢ مليون دولار كندي في العجز النقدي من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨ فيُعزى في المقام الأول إلى دمج بين زيادة بمبلغ ٥,٠ مليون دولار كندي لصافي فائض البرنامج العادي وزيادة الاشتراكات الواجبة التحصيل بمبلغ ٢,٨ مليون دولار كندي. وبالتالي، ليس هناك فائض نقدي متاح لتوزيعه بموجب المادة ٦-٢ من النظام المالي والفقرتين ٢ و ٣ من منطوق قرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. ويعتبر العجز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١ مؤقتاً ويمكن التغلب عليه بدفع الاشتراكات المتأخّرة من جانب الدول الأعضاء. وبناءً عليه، لا يُقترح على الجمعية العمومية أن تطلب من الدول الأعضاء تمويل هذا العجز عملاً بالمادة ٦-٣ من النظام المالي.

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (١) أن تأخذ علماً بوضع العجز النقدي في ٢٠١٨/١٢/٣١؛
- (٢) أن تعتبر أنه لا حاجة إلى أن تطلب من الدول الأعضاء دفع اشتراكات لتمويل هذا العجز.

الأهداف الاستراتيجية:	ورقة العمل هذه مرتبطة باستراتيجية دعم التنفيذ الخاصة بالتنظيم والإدارة: الميزانية والإدارة المالية.
الأثار المالية:	لا ينطبق.
المراجع:	الوثيقة Doc 10075 - "القرارات السارية الصادرة عن الجمعية العمومية" (في ٢٠١٦/١٠/٦) الوثيقة Doc 7515 "النظام المالي للإيكاو"

١- المقدمة

١-١ تُعرض ورقة العمل هذه على الجمعية العمومية لإطلاعها على رصيد الفائض/العجز النقدي وعلى توصية المجلس بخصوص توزيع أو استرداد هذا الفائض النقدي طبقاً للمادة ٦-٢ والمادة ٦-٣ من النظام المالي وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. وتقدّم معلومات عن الوضع الراهن للعجز النقدي في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتبيّن أنه في التاريخ المذكور لم يكن يوجد فائض لتوزيعه وإنما عجز.

٢- وضع العجز النقدي

١-٢ بلغ العجز النقدي لدى المنظمة في تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ما يقارب ٦,٣ مليون دولار كندي، ومن ثم لا يوجد أي فائض نقدي لتوزيعه طبقاً للمادة ٦-٢ من النظام المالي وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. وقبل عام ٢٠١٣، نشأ العجز النقدي بمبلغ ٨,٥ مليون دولار كندي أساساً من نقص الإيرادات المتفرقة عن المبالغ المقررة في الميزانية (ما يقارب ٣,١ مليون دولار كندي على مدى ثلاث سنوات) والانتقال لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (ما يقارب ٣,٢ مليون دولار كندي). أما الانخفاض بمبلغ ٢,٢ مليون دولار كندي في العجز النقدي من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨ فيُعزى في المقام الأول إلى دمج بين زيادة بمبلغ ٥ ملايين دولار كندي لصافي فائض البرنامج العادي وزيادة الاشتراكات الواجبة التحصيل بمبلغ ٢,٨ مليون دولار كندي. ويُعتبر العجز المالي مؤقتاً ويمكن التغلب عليه بدفع الاشتراكات المتأخرة من جانب الدول الأعضاء. وبناءً عليه، لا توصى الجمعية العمومية بأن تطلب إلى الدول الأعضاء دفع اشتراكات لتمويل هذا العجز.

٢-٢ وفيما يلي ملخص الفائض/العجز المتراكم:

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر (المبالغ بالآلاف الدولارات الكندية)
٩ ٤٤٤	٧ ٥٦٥	٣ ٨٨٧	الفائض المتراكم
-١٥ ٧٨٢	-٢٤ ٩٣٨	-١٤ ٢٤٠	تُطرح منه: الاشتراكات المقررة المستحقة من الدول الأعضاء
-٦ ٣٣٨	-١٧ ٣٧٣	-١٠ ٣٥٣	العجز النقدي

- انتهى -